

حكم التصوير

حكم التصوير

ان لفظي (التماثيل وال تصاوير) جاءتا في سائر قواميس اللغة لمعنى واحد ولهذا ليس للفظ مرجع من ذاتها تنصرف به الدلالة الى احد نوعي التصوير القلمي او الرسم ، ولهذا السبب يوجد فيه اختلاف بين الفقهاء في حق التصوير المحرم. فان عامة علماء الاسلام متتفقون على حرمة اتخاذ التماثيل وال تصاوير، وانما جرى الخلاف بينهم في ضابط التمثال المحرم وما هي الصورة المحرمة واستعمالها .

لخ^ش الامام ابو بكر بن العربي أقوال الفقهاء في اتخاذ الصور على مذهبين :

ان الصور إن كانت ذات اجسام اي كانت لها ظل^ش حرم بالاجماع. ان كانت رقما فاربعة اقوال:

* الاول يحوز مطلقا، وهو ما نقله ابن ابي شيبة عن القاسم بن محمد احد فقهاء المدينة السبعة وعليه الطحاوى وجمع من المتأخرین، وقال الطحاوى: انما نهى الشارع أولا عن الصور كلها وإن كانت رقما في ثوب لأنهم كانوا حديثى عهد بعبادة الصور فنهى عن ذلك جملة، ولم^ش ما تقرر نهيء عن ذلك أباح مكان رقما في ثوب. وقال النووي "وهو من اشد الناس في تحريم التصاویر": وهذا مذهب باطل قال الشيخ محمد الحبشي في كتابه الكتاب العظيم: وهذا الكلام اي كلام قاسم بن محمد قوية معتمدة في هذا الباب ولا يلتفت إلى قول من قالوا ان هذا مذهب باطل، فان القاسم بن محمد من كبار السلف الصالح وكأنوا اذا رروا عنه قالوا: لقد سمعت عن القاسم بن محمد وما بالمدينة احد خير منه وهو احد فقهاء المدينة السبعة الذين اشتهروا بعلمهم وفضلهم وهم: سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير بن عوام، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجه بن زيد بن ثابت، وغير ذلك وهؤلاء الفقهاء السبعة كانوا لا يفتون بالمسألة اذا عرضت لأحد هم الا بعد ان يجتمعوا ليتشاوروا فيها ولا يخرجون الا عن اجماع "نقلوا في طبقات الفقهاء للشيرازي". ولذلك فان رأيهم كان يمثل اجماع اهل المدينة وهو بـالتالي رأي المذهب المالكي اعتبار اجماع اهل المدينة واحدا من مصادر التشريع.

وهذا المذهب يستند الى حديث بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن ابى طلحة ان رسول الله (ص) قال: "ان الملائكة لا تدخل بيته في المرة" قال بسر بن سعيد: فاشتكتى سهل فعدناه فاذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبد الله الخولانى ربى ميمونة زوج رسول الله

(ص) : الم يخبرنا زيد عن المور اليوم الاول؟ قال عبيد الله : الم تسمعه حين قال : "ا لا رقم فنثوب".

والرقم في الامثل من رقم الكتاب يرقمه رقما والرقم: ضرب مخطط من الوشى وهو الرسوم التي تكون على الثياب والنسيج.

وعلى هذا المذهب جرى المتأخرون من فقهاء المالكية غير انهم عبروا بالكرامة وخلاف الأولى.

*الثانى المنع مطلقاً باطلاق الأحاديث الواردة فالوعيد أو النهى.

*الثالث ان كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم، وان كانت مقطوعة الرأس أو تفرقة الاجزاء جاز. وهذا ما اختاره القاضى ابو بكر العربى ورجحه ابن عبد البر، قال ابن حجر: وهو الاصح.

وهذا المذهب نشا بالجمع بين حديثين في ظاهرهما تعارض، وهما حديث هتك النبي صلى الله عليه وسلم للستر الذي كان فيه تماثيل، وجعل عائشة رضي الله عنها عنها منه وسادتين؛ وحديث قيامه عليه الصلاة والسلام بباب الحجرة إذ رأى نمرقة [1] فيها تصاوير حتى قال منكرا ذلك: "ما هذه النمرقة"؟ فقالت له عائشة: لتجلس عليها وتوضدها، فلم يقر بذلك، بل قال: "ان اصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيمة يقال لهم أحيوا ما خلقتهم" فالحديث الاول يدل على ان الصورة المنسوجة فینحو الوسادة جائزه، والحديث الثانى يدل على انها ممنوعة ومتى قلنا: إن الصورة فالحديث الاول - عند ما جعل الستر وسادة- لم تبق تامة الشكل بل تفرقت أجزاؤها فكان جائزه، والصورة فال الحديث الثانى كانت تامة الهيئة فأنكرها عليه الصلاة والسلام زالت شبهة التعارض بين الحديثين.

وفي دليل اخر وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم في لفظ ابن حبان "ان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها"

*الرابع إن كانت مما يمتهن حاز والا لم يجز. وبتعبير اخر منع ما يكون معلقا أو مرفوعا، واباحة ما يكون مفروشا او ممتهنا بالاستعمال كالصور المرقومة في وسائد. وهذا هو الذي رواه المزنى عن الامام الشافعى ورجحه النووي وقال هو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين. والفرق بين المعلق والمفروش أن ما يوطأ ممتهن ومبتدل والمرفوع يشبه ما نصب من الاصنام، والصور الممتهنة يرجح الامام النووي جواز استعمالها ويجزم مع هذا بحرمة صنعها.

قال الكاسانى في البدائع: تكره تحريم التصاویر فالبيوت لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سيدنا جبريل عليه السلام انه قال : لا تدخل الملائكة بيتك فيه كلب أو صورة ولا ن

اما ساكها تشبه بعده الاوثان الا اذا كانت على البسط او الوسائد الصغار التي تلقى على الارض ليجلس عليها فلا تكره لان وضعها بالارجل اهانة لها فاما ساكها فيموضع الاهانة لا يكون تشبها بعده الاصنام الا ان يسجد عليها فيكره لحصول معنى التشبه.

لعبة الاطفال :

يستثنى من تحريم المصور المجمدة ما كان من لعب الأطفال فانه يجوز صنعها وبيعها واستعمالها للأطفال وذلك لانتفاء علة التحرير فيها من مضاهاة خلق الله والخوف من الوثنية والشرك ، وكذلك وقد ورد النص صريحا بذلك:

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم رأها تلعب مع صبية لها فقال: ما هذا ؟ قالت بناتي قال: ما هذا الذي فنوسطهن؟ قالت فرس قال : وما هذا الذي عليه ؟ قالت: جناحان قال: فرس له جناحان؟ قالت: أو ما سمعت أنه كان لسلامان بن داود خيل لها أجنة؟ فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه. سنن أبو داود كتاب الأدب باب اللعب بالبنات.

فتحريم التمايل يعود الى سببين رئيسيين: مضاهاة خلق الله، الخوف من الوثنية ان اللعلتينتين التي حرم التصوير من اجلها غير موجودتين في لعب الأطفال فيحكم بإباحتها لانه اذا زالت العلة زال المعلول.

التصوير الفوتوغرافي:

قال محمد علي السمايس في كتابه "تفسير آيات الأحكام" ما نصه ايجازاً: ان حكم ما يسمى بالتصوير الشمسي أو الفتوغرافي فنقول : يمكنك ان تقول ان حكمها حكم الرقم في الثوب، وقد علمت استثنائه نصا . ولكن ان تقول ان هذا ليس تصويرا بل حبس للصورة وما مَثَّلَهُ الا كمثل الصورة فالمرأة لا يمكنك ان تقول ان فالمرأة صورة وان احدا صورها، والذي تصنعه آلة التصوير هو صورة لما فالمرأة، غاية الامر أن مرآة الفتوغرافية تثبت الظل الذي يقع عليها وليس هذا بالحقيقة تصويرا فانه اظهار واستدامة لصور موجودة وحبس لها عن الزوال. وما دام فالشرعية فسحة بإباحة هذه الصور كاستثناء الرقم فالثوب فلامعنى لتحريمها، خصوصا وقد ظهر أن الناس قد يكونون فناشد الحاجة اليها.

قال الشيخ محمد بخيت مفتى مصر في رسالة الجواب الشافى فيما باحة التصوير الفوتوغرافي: ان أخذ الصور بالفوتوغرافيا الذي هو عبارة عن حبس الظل بالوسائل المعلومة لأرباب هذه الصناعة ليس من التصوير في شيء، لأن التصوير المنهى عنه هو ايجاد صورة وصنع صورة لم تكن موجودة ولا مصنوعة من قبل، يضاها بها حيوانا خلقه

الله تعالى وليس هذا المعنى موجوداً فما خذ الصورة بتلك الآلة.
قال الدكتور يوسف القرضاوي في مسألة التصوير الفوتوغرافي: أما
الصور الشمسية التي تأخذ بالآلة الفوتوغرافياً فهي شيء مستحدث لم
يكن في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا سلف المسلمين فهل
ينطبق عليه ما ورد في التصوير والمصورين؟ إن الواضح هنا ما أفتى
به المغفور له الشيخ محمد بخيت في بابحة التصوير
الفوتوغرافي. فان الحاجة إلى اتخاذ هذه الصور أشد واهم من
الحاجة إلى اتخاذ النّقش في الثياب الذي استثناه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله "الارقم فنثوب".

مراجع البحث

- * بدائع الصنائع
 - * البحر الرائق
ابن نجيم
 - * شرح فتح القدير
الهمام
 - * غنية ذوى الاحكام في بغية درر الحكم للشيخ الشرنبللى
 - * تفسير ايات الاحكام
 - * الفقه الاسلام وادلته
 - * احكام التصوير في الفقه الاسلام
 - * الجواب الشافى في بابحة التصوير
 - * الموسوعة الفقهية الميسرة
كونج
 - * مجلة فتوى الأزهر الشريف في صنع الصور واقتناها
- فاتح قلندر**

النمرقة: الوسادة الصغيرة يتکأ عليها. الرائد [1]

[1] النمرقة: الوسادة الصغيرة يتکأ عليها. الرائد

